اقتصاد

العمالة غير الشرعية تستنزف العراق

بغداد ـ **محمد علي**

قال المستشار المالي للحكومة العراقية، مظهر محمد صالح، إن قيمة الحوالات الشهرية للعمالة الأجنبية في العراق تبلغ 200 مليون دولار شهرياً، واصفاً العمال غير الشرعيين في البلاد، ممن لا يملكون ترخيص عمل بأنهم يشكلون نوعاً من الاستنزاف للدولة. تصريحات صالح، تتزامن مع حملة أمنية واسعة تنفذها منذ نحو أسبوعين القوات العراقية وتستهدف الأجانب ممن لا يمتلكون تصريحات الإقامة أو العمل في البلاد، وأسفرت حتى الآن عن اعتقال المئات منهم في بغداد ومحافظات مختلفة من البلاد. ونقلت وكالة الأنباء العراقية الرسمية (واع)، عن صالح، أمس الأحد، قوله إن «الطلب على العمالة الأجنبية في البلاد اتخذ اتجاهين مختلفين، وهي العمالة الماهرة، إذ إن وجودها في حقل النشاط الإنتاجي يؤدي إلى تعظيم القيمة المضافة للاقتصاد الوطني كالخبراء والاستشاريين العاملين في الشركات المنتجة والقطاعات الهندسية والمصرفية والمحاسبة أو في القطاع الصناعي والنفطي والبناء والتشييد، بالإضافة إلى العاملين في قطاع التكنولوجيا الرقمية وبعض المفاصل الطبية». وأوضح أن «العاملين في تلك القطاعات يؤدون دوراً فاعلاً في مجالات الإنتاج والاستثمار والتنمية ومدفوعاتهم الأجرية تتناسب مع الفعالية الإنتاجية»، مبيناً أن «التحويلات الخارجية الممثلة لاستحقاقاتهم المالية لا تشكل عبئاً على حركة الحساب الجاري لميزان المدفوعات العراقي أو الاقتصاد الوطني، كون العائد الاقتصادي المتحقق عن أعمالهم يزيد على قيمة تلك التحويلات». وأشار إلى أن «الاتجاه الآخر من العمالة الأجنبية غير الماهرة، والتي اكتظت بها البلاد، بخاصة في الخدمات المنزلية أو في مجالات مماثلة في نشاط التوزيع، فهؤلاء يتقاضون دخلاً نقدياً مناسباً يفوق ما يحصلون عليه في بلدانهم الأصلية وهم في الغالب خليط من الوافدين من بلدان آسيا وأفريقيا وبعض بلدان الجوار». وأضاف أن «أعداد العمالة الأجنبية في تزايد وأغلبهم دخل البلاد بطرق غير قانونية وهو ما يتعارض مع النظام العام، ويشكل وجودهم نمطين من الاستنزاف الأول منافسة العمل الوطني من جهة، وإنتاجهم لا يتناسب مع مقادير تحويلاتهم الخارجية، مما يؤدي إلى استنزاف غير ملموس لموارد البلاد من النقد الأجنبي المحول». وتابع أن «التحويلات الشهرية الخاصة بالعمالة الأجنبية لا تقل عن 200 مليون دولار، فضلاً عن تكاليف إقامتهم ومعيشتهم التي تماثل المبالغ المحولة». وفي إحصائية رسمية صادرة عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في وقتٍ سابق، أكدت الوزارة أن عدد العمال الأجانب في العراق تجاوز مليون عامل، فيما المسجلون من بينهم، وفق بيانات عمل رسمية، في العراق، بحدود 71 ألف عامل. وبيّنت أن تسجيل الوزارة للعمالة الأجنبية يكون للأشخاص الحاصلين على إجازة رسمية ممن تشكل أعدادهم وفق آخر إحصائية 71 ألفاً و146 عاملاً فقط. وتتهم السلطات العراقية شركات ومكاتب أهلية باستقدام العاملين، وأغلبهم من جنسيات آسيوية وعربية للعمل في العراق، وإدخالهم سوق العمل بأجور تنافس العمالة المحلية. وتنشط العمالة الأجنبية في قطاعات الخدمات والتنظيف والإنشاءات والنفط.

(فرانس برس)

ارتفاع صادرات مستحضرات التجميل

أظهرت بيانات صناعية أمس الأحد، أن صادرات منتجات مستحضرات التجميل الكورية الجنوبية نمت بنسبة 36% على أساس سنوي في الشهرين الأولين من هذا العام، مدعومة بالطلب القوي في جميع الأسواق الرئيسية. وذكرت رابطة التجارة الدولية الكورية (KITA) أن إجمالي صادرات مستحضرات التجميل خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى فبراير/شباط بلغت 1,51 مليار دولار، بزيادة 36,2% مقارنة بالعام الماضي. وأظهرت البيانات أن الصادرات إلى الأسواق الأجنبية الكبرى، بما في ذلك الصين والولايات المتحدة واليابان وفيتنام وهونغ كونغ وتايوان، زادت في نفس الوقت. وكانت الشحنات إلى الصين هي الأكبر، حيث بلغت قيمتها 418 مليون دولار، بزيادة 17,7% عن العام الماضي.

لقطات

تباين مؤشرات بورصة الكويت

تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات أمس الأحد، وسط ارتفاع لـ4 قطاعات. تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,56%، و«الرئيسي» بنحو 1,01%، و«العام» بـ0,63%، بينما ارتفع «الرئيسي 50» بـ

0,20% عن مستوى الخميس الماضي. وسجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 54,74 مليون دينار، وزعت على 223,92 مليون سهم، بتنفيذ 11,56 ألف صفقة. وشهدت الجلسة ارتفاع 4 قطاعات في مقدمتها السلع الاستهلاكية بـ3,39%، بينما تراجعت 7 قطاعات على رأسها الرعاية الصحية بـ29,29%، واستقر قطاعان. وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 38 سهماً على رأسها «مدينة الأعمال» بـ10%، بينما تراجع سعر 72 سهماً في مقدمتها «ميدان» بواقع 42,39%، واستقر سعر 14 سهماً. وجاء سهم «وطنية» المرتفع 3,81%، في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 57,8 مليون سهم.

اجتماع هيئات الأوراق المالية في قطر

أعلنت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) أول من أمس، انتخاب قطر ممثلة بهيئة قطر للأسواق المالية لاستضافة الاجتماع السنوي الـ50 للمنظمة لعام 2025، وفق بيان. ويعد الاجتماع السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، من أبرز الاجتماعات التي تعقد على مستوى العالم، وتبحث في كافة المجالات المتعلقة بواقع ومستقبل أسواق المال، والجهات الدولية المنظمة لهذه الأسواق. وسيجمع الاجتماع السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، الذي ينتظر أن يعقد أوائل شهر يونيو/ حزيران 2025، المئات من الخبراء والمسؤولين في مجالات الأسواق المالية من مختلف دول العالم.

عُمان تتجه لطرح 3 شركات للاكتتاب العام

تتجه سلطنة عُمان لطرح 3 شركات حكومية تابعة لجهاز الاستثمار العُماني، للاكتتاب العام ببورصة مسقط خلال العام الحالي. وجاء ذلك خلال المؤتمر الصحافي لهيئة الخدمات المالية، وفق وكالة الأنباء العُمانية، تأكيدًا على سعي الهيئة لنقل بورصة مسقط إلى البورصات الناشئة. وعقدت الهيئة مؤتمرها الأول بعد صدور المرسوم السُّلطاني رقم 20 للعام الجاري 2024 المتعلق بإنشائها، وتعنى بتنظيم قطاع الخدمات المالية بما فيها أسواق رأس المال بكل مكوناتها، وأسواق التأمين ومكوناتها، والحديث عن دورها في تنظيم مكاتب المحاسبة والمراجعة وسوق السلع والطاقة ومشتقاتها. وأكدت الهيئة خلال المؤتمر على أن إنشاءها وإصدار نظامها جاء ليعيد ترتيب منظومة الخدمات المالية ويعزز نزاهة واستقلال القطاع المالي في سلطنة عمان من خلال توسيع أعمالها وقطاعاتها.

قطر: اتفاق مع شركات عالمية لتشغيل 19 ناقلة غاز

الدوحة ـ **العربي الجديد**

وقعت شركة قطر للطاقة، أمس الأحد، أربع اتفاقيات طويلة الأجل، مع شركات عالمية لتشغيل 19 من ناقلات الغاز الطبيعي المسال. وتشمل الاتفاقيات التي جرى توقيعها في مقر الشركة في الدوحة، اتفاقية لتشغيل ست ناقلات مع شركة «سي إم إي إس» الصينية لاستثمارات ناقلات الغاز الطبيعي المسال، والثانية لتشغيل أربع ناقلات مع تحالف شركتي كاواساكي كيسن كايشا وهيونداي غلوفيس، والثالثة لتشغيل ثلاث ناقلات مع شركة ماليزيا الدولية للشحن، والأخيرة مع شركة شاندونغ لتشغيل ست ناقلات. وقال وزير الدولة لشؤون الطاقة القطري، الرئيس التنفيذي لـ«قطر للطاقة»، سعد بن شريدة الكعبي، في كلمة خلال حفل التوقيع، إن هذه الاتفاقيات علامة بارزة في برنامج الشركة التاريخي لبناء السفن. وأوضح أن حجم الناقلات التي جرى التعاقد عليها وصل إلى 104 ناقلات، ما يدعم زيادة الطاقة الإنتاجية من الغاز الطبيعي الناتجة من مشاريع توسعة حقل الشمال في قطر، ومشروع غولدن باس للغاز المسال بولاية تكساس الأميركية. ولفت إلى أنه سيجري تشغيل 43 من أصل 104 ناقلات لمصلحة شركة قطر للطاقة للتجارة التابعة للشركة، ما يمثل أكبر برنامج تأجير سفن لأيّ كيان في تاريخ صناعة الغاز الطبيعي المسال عالمياً. وأكد الكعبي أن عملية الاختيار لمالكي السفن جاءت في ختام مناقصة عالمية وفق أعلى معايير الشفافية.

والأسبوع الماضي وقّعت قطر للطاقة مع شركة قطر لنقل الغاز المحدودة «ناقلات» اتفاقيات لتأجير وتشغيل 25 ناقلة غاز طبيعي مسال من الحجم التقليدي. وفي سبتمبر/ أيلول 2023، وقّعت قطر للطاقة مع شركة هيونداي للصناعات الثقيلة الكورية اتفاقية لبناء 17 ناقلة حديثة للغاز الطبيعي المسال، بقيمة 14,2 مليار ريال (3,9 مليارات دولار)، وهي بداية المرحلة الثانية من برنامج قطر للطاقة لبناء أسطول بحري لناقلات الغاز الطبيعي المسال، إلى جانب 60 ناقلة تعاقدت عليها الشركة في المرحلة الأولى، التي يجري بناؤها في الأحواض الكورية والصينية. وفي فبراير/ شباط الماضي، أعلنت الشركة رفع الطاقة الإنتاجية لدولة قطر من الغاز الطبيعي 85% من الطاقة الحالية، وإلى 142 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030، عبر توسعة جديدة لمشروع «حقل الشمال الغربي».

مال وسياسة

حرب نقدية تشتعل في اليمن
عملة معدنية للحوثيين

اشتعلت في اليمن حرب نقدية جديدة بعد أن أعلن الحوثيون صكّ عملة معدنية لمواجهة أزمة النقود التالفة، وفي المقابل رفضت حكومة عدن الخطوة ووصفت العملة الجديدة بالمزوّرة

صنعاء ـ **محمد راجح**

أعلنت حكومة صنعاء التي تسيطر عليها جماعة الحوثي أول من أمس، إصدار عملة معدنية من فئة 100 ريال، وقررت بدء تداولها أمس الأحد، رغم رفض حكومة عدن المعترف بها دولياً لهذا القرار الذي اعتبرته غير شرعي، واصفة العملة الجديدة بالمزورة. وأثارت هذه الخطوة جدلاً واسعاً في البلاد بعد أيام من التكهن والتداول للخطوة التي قالت سلطة صنعاء إنها ستتخذها لمعالجة مشكلة الأوراق النقدية التالفة. وأشارت سلطة صنعاء إلى أن هذا الإصدار سيعقبه إصدار آخر للعملات المعدنية للفئات الأقل من 100 ريال، مؤكدة أن طرح هذه الفئة الجديدة من العملة لن يؤثر على أسعار الصرف كون الإصدار خصص لاستبدال العملات التالفة ولن تكون هناك إضافة إلى أي كتلة نقدية معروضة. يأتي ذلك في الوقت الذي يلاحظ فيه اختفاء كلي للعملة المعدنية التي كانت متداولة من فئة 10 و20 ريالاً مع وصول الأمر إلى تلاشي العملة الورقية من الفئات الصغيرة وانداثارها؛ 50 و100 و200 و250 ريالاً، وترفض سلطة صنعاء منذ العام 2020، قبول تداول الأوراق النقدية المطبوعة من الحكومة المعترف بها دولياً في الوقت الذي يتم فيه تداول أوراق نقدية تالفة تم تعد صالحة للاستخدام.

«عملة مزورة»

كان البنك المركزي الحكومي في عدن قد استبق إعلان سلطة صنعاء، بإصدار بيان حذر فيه من التعامل أو القبول بما قال إنها «عملة مزورة»، كما أصدر بياناً آخر عقب إعلان الحوثيين صك العملة المعدنية من فئة 100 ريال، وفيه أبدى رفضه لهذا الفعل الذي وصفه بالتصعيدي الخطير وغير القانوني، والذي لا يأخذ بالاعتبار أي شكل من مشكلات المواطنين. ولفت إلى أنه يحتفظ بحقه القانوني في اتخاذ الإجراءات القانونية الاحترازية لحماية الأصول المالية للمواطنين والمؤسسات المالية والمصرفية.

حل مؤقت

في السياق، اعتبر الباحث الاقتصادي عبد الواحد العوبلي، في تصريح لـ«العربي الجديد» أن صك العملة حل مؤقت لجأ إليه الحوثيون للتعامل مع الأوراق النقدية التالفة من الفئات الصغيرة وكذلك من الفئات الكبيرة من فئة 500 و1000 ريال، والهدف منه توفير فكة من العملة المعدنية، لكن عملياً وفق حديث العوبلي؛ أصبحت الورقة النقدية فئة 500 ريال فكة أيضاً.

تعتبر سلطات صنعاء صك هذه العملة المعدنية إنجازاً أهدته للشعب اليمني، والذي جاء، وفق ما أكدت في مؤتمر صحافي عقدته قيادة البنك المركزي في العاصمة اليمنية التابع للحوثيين، نتيجة لما وصفته بالعدوان الظالم على اليمن وحربه على العملة الوطنية وتسببه تراجع قيمتها مقابل العملات الأجنبية وانخفاضها مقابل الدولار الواحد من 215 إلى 530 ريالاً سعر الصرف المتداول في مناطق نفوذها. يذكر أن سعر الدولار في المناطق الخاضعة لحكومة عدن يبلغ نحو 1660 ريالاً. وتحولت فئة 100 ريال الورقية من عملة أساسية إلى عملة مساعدة يتداولها كثيراً أبناء الشعب، والذي جعل معالجة العملات المساعدة أولوية لدى البنك في صنعاء، ولذلك جاء الإصدار المعدني لفئة 100 ريال نظراً إلى طول العمر الافتراضي للعملات المعدنية مقارنة بالعملات الورقية، بحسب المركزي في صنعاء. ويرى العوبلي أن أي إجراء يتخذه الحوثيون غير قانوني باعتبارهم سلطة غير شرعية، ولن يكونوا قادرين فيها على صك كمية كبيرة منها لأنها في الأخير ليست عملية لأن فيها مخاطرة وكثيراً من التعقيدات والمشكلات، إضافة إلى عدم وجود أي قيمة لها لأنها لا تستخدم إلا بصورة محدودة في التعاملات اليومية البسيطة مثل دفع أجرة مواصلات داخلية في حال استعمال الباصات الصغيرة والمتوسطة والحافلات، لذا هو حل مؤقت، وقد تكون هذه الخطوة مقدمة لطباعة نقود ورقية.

أزمة الفكة

ولم تعد العملة المعدنية تشاهد إلا نادراً في التداولات اليومية في مختلف المناطق اليمنية في مؤشر واضح يدل على أزمة انخفاض كبيرة في مختلف فئاتها المتداولة. كما أن العملة المعدنية المعتمد تداولها في اليمن كانت تتركز فقط في فئة 10 ريالات و20 ريالاً، في حين لم يعد هناك أي وجود لفئة 5 ريالات منذ نحو 15 عاماً، إذ لم يتم صك أي عملة معدنية في اليمن منذ نحو عقدين من الزمن. بدورهم، يرى خبراء اقتصاد أن طباعة نقود جديدة من «مركزي صنعاء» قد تحقق أهدافاً تكتيكية وقصيرة المدى، لكنه بالتأكيد يمثل إخفاقاً كبيراً في البعد الاستراتيجي للدولة وللاقتصاد الوطني، لأن طباعة نقود جديدة من دون التنسيق والتفاهم مع البنك المركزي في عدن يعمق الانقسام السياسي والتشطير الاقتصادي لليمن الموحد.

من جانبه، يعتقد الباحث المالي والاقتصادي وحيد الفودعي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن هذا الإجراء من سلطة صنعاء مجرد قياس لرد الفعل لدى الحكومة المعترف بها دولياً، ومدى قبول المواطنين به، ثم سنأتي بعد ذلك خطوات أخرى قد تشمل النقد الإلكتروني، وطباعة عملات ورقية أو صك نقود معدنية، أو مزيجاً من الخيارين.

تلف كميات كبيرة من العملات الورقية (محمد حمود/Getty)

20

تعاني الأسواق اليمنية من اختفاء كلي للعملة المعدنية التي كانت متداولة من فئة 10 و20 ريالاً، يأتي ذلك في وقت تعرضت فيه كميات كبيرة من الفئات الورقية المختلفة للتلف.

طاقة

نجاح الربط الكهربائي بين الأردن والعراق

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

بعد سنوات طويلة من العمل الدؤوب ورغم عظم التحديات والاضطرابات، تمكن الأردن والعراق من إنجاز مشروع الربط الكهربائي بينهما الذي يقوم على تزويد الجانب العراقي بالكهرباء ومعالجة جانب من المشكلات التي يعاني منها بهذا الخصوص. وحسب تصريحات رسمية، يبلغ طول خط الربط الكهربائي 330 كم داخل الأراضي العراقية + 6 كم داخل الأراضي الأردنية. وسيكون مقدار الطاقة المجهزة عبر الخط الناقل في المرحلة الأولى بحدود 40 ميغاواط. والمرحلة الثانية تبلغ 150 ميغاواط بعد اكتمال الخط لغاية محطة القائم، على أن يصل الإنتاج إلى 500 ميغاواط، مستقبلاً، لتغذية أجزاء كبيرة من محافظة الأنبار غربي البلاد. وقد دخل خط الربط الكهربائي الأردني - العراقي الخدمة الفعلية أمس الأحد، وفقاً لما أعلنته المدير العام لشركة الكهرباء الوطنية الأردنية أمجد الرواشدة. وقال الرواشدة إن الخط سيكون مشتركاً بين محطتي الريشة الكهربائية الأردنية ومحطة الرطبة العراقية، وعلى جهد 132 كيلو فولت لتغذية أحمال منطقة الرطبة القريبة من الحدود مع الأردن. وقال الخبير الأردني في قطاع الطاقة، هاشم عقل، لـ«العربي الجديد» إن هذا الإنجاز استراتيجي وكبير للبلدين، وذلك ببدء تشغيل خط الربط الكهربائي الذي يقوم على تزويد الأردن للجانب العراقي بالكهرباء، وتحديداً لمناطق غربي العراق التي تعاني من مشكلات كبيرة في ضعف الشبكات وتعرضها للتخريب بسبب الظروف الصعبة التي عانى منها لسنوات طويلة.

وأضاف عقل أنّ خط الربط الكهربائي هو المشروع الاستراتيجي الأول الذي يُنفّذ على أرض الواقع بين الأردن والعراق رغم أنه أخذ سنوات طويلة من العمل مع الأخذ بالاعتبار الظروف التي واجهت الجانب العراقي والأوضاع الأمنية الصعبة، وبخاصة في مناطق غربي العراق. وقال عقل إن الربط الكهربائي يتيح للعراق توفير الكهرباء لأجزاء كبيرة من أراضيه الغربية في محافظة الأنبار، وبالنسبة إلى الأردن يسمح بتصريف جزء من فائض الكهرباء، مشيراً إلى أنه خلال الفترة المقبلة، ستُنفّذ المرحلة الثانية من المشروع. وأضاف أن نجاح المشروع سينعكس إيجاباً على الجهود المبذولة لإنجاز المشاريع الأخرى، بخاصة خط أنبوب النفط والمدينة الاقتصادية المشتركة على الحدود بين البلدين وغيرها بما يعزز أطر التعاون الاقتصادي بين الأردن والعراق في العديد من المجالات.

وزير الكهرباء العراقي، زياد علي فاضل، قال في تصريحات صحافية إن اكتمال التشغيل الرسمي للربط الكهربائي بين العراق والأردن جاء بعد جهود كبيرة ومتابعة حثيثة. وأضاف الوزير أنه بعد جهد كبير ومتابعة حثيثة نقطف ثمار الإنجاز بإطلاق التشغيل الرسمي للربط الكهربائي بين العراق والأردن، وأولى ثمار المشروع تجهيز قضاء الرطبة في محافظة الأنبار القريبة من الحدود الأردنية بالطاقة الكهربائية بعد معاناة دامت 10 سنوات لم ينعم خلالها السكان بالكهرباء الوطنية بعد تخريبها من قبل عصابات الإرهاب إثر اجتياح المحافظة عام 2014. ووقّع الأردن والعراق في 11 فبراير/ شباط 2024 وثيقة التعديل الأول لعقد بيع الطاقة الكهربائية لتزويد الجانب العراقي بالطاقة الكهربائية على جهد 132 كيلو فولت لتغذية أحمال منطقة الرطبة.

وقال مدير الكهرباء الوطنية الأردنية أمجد الرواشدة، إن الاتفاقية تأتي في إطار تطلّع الجانبين، الأردني والعراقي، إلى البدء بتأسيس الربط الكهربائي التزامني المشترك الذي سيسهم في تعزيز تبادل الطاقة الكهربائية واستقرار المنظومات الكهربائية في الجانبين، والذي سيكون جزءاً رئيسياً من السوق العربية المشتركة للطاقة مستقبلاً. ولفت إلى أنه مع تطور مراحل الربط على المدى المتوسط، يمكن أن تصل قدرة التزويد إلى 500 ميغاواط.

بغداد تحذّ أزمة الكهرباء عبر الاستيراد من دول الجوار (صباح عرار/فرانس برس)

أخبار العرب

انخفاض أرباح شركات بورصة قطر

انخفضت أرباح جميع الشركات المدرجة في بورصة قطر، باستثناء شركة الفالح التعليمية القابضة، خلال عام 2023 بنسبة 3,03% سنوياً. وحسب بيان البورصة، أمس الأحد، بلغت أرباح الشركات المدرجة في العام الماضي 47,44 مليار ريال، مقابل 48,92 مليار ريال في عام 2022. الدولار= 3,65 ريالات. وكشفت البورصة أن سبب عدم تضمين أرباح شركة الفالح التعليمية القابضة يتمثل في أن السنة المالية لها تنتهي في 31 أغسطس/آب من كل عام. وضغط على الأداء السنوي لأرباح الشركات المدرجة ببورصة قطر، تراجع أرباح قطاعي الصناعة والبضائع بنسبة 35,94% و4,73% على التوالي عند 9,46 مليارات ريال للصناعة، و1,76 مليار ريال ربح قطاع البضائع، مع تسجيل قطاع التأمين خسائر بقيمة 360,11 مليون ريال.

تطوير 464 مجزرا في مصر

تلقى وزير التنمية المحلية في مصر هشام آمنة، تقريراً عن الموقف التنفيذي للمشروع القومي لتطوير المجازر بمحافظات الجمهورية حيث من المخطط تطوير 464 مجزرا ونقطة ذبح خلال برنامج زمني متكامل. وتشمل المرحلة الأولى تطوير 150 مجزرا بتمويل من الوزارة وذلك على 3 فترات حيث تتضمن الأولى العاجلة 43 مجزراً والثانية 55 مجزراً، والبدء جار في تنفيذ 11 مجزرا منها، حيث تم تخصيص اعتماد لها قدره 330 مليون جنيه ضمن العام المالي الحالي، والثالثة 44 مجزراً.

وكشف وزير التنمية المحلية أن المرحلة الأولى العاجلة لتطوير المجازر تتضمن تشغيل 42 مجزراً، بالإضافة إلى مجزر دمياط اللوجيستي بتكلفة إجمالية نحو 1,7 مليار جنيه في 22 محافظة هي كفر الشيخ والبحيرة والدقهلية والغربية والمنوفية والشرقية والقليوبية والإسماعيلية والسويس وجنوب سيناء والبحر الأحمر والفيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وأسوان والأقصر والوادي الجديد ومطروح ودمياط. وأعلن آمنة أنه تم الانتهاء من تطوير وتسليم 11 مجزراً حتى مارس/ آذار 2024 ضمن المرحلة الأولى العاجلة لـ 6 محافظات.

تقارير عربية

طاقة

الغاز ثروة موريتانيا الواعدة

نواكشوط ـ **سكينة الطيب**

تبدأ موريتانيا تنفيذ المرحلة الأولى لاستخراج الغاز لأول مرة في تاريخها منتصف العام الجاري، بعد عدة تأجيلات وصعوبات رافقت عملية الإنتاج والشراكة والاستغلال والمفاوضات، للتوافق بين الشركات العاملة حول الحقل الغازي «السلحفاة أحميم» البحري المشترك مع السنغال. وسيصل الإنتاج السنوي من حقل أحميم الكبير إلى 2,5 مليون طن من الغاز المسال سنوياً، وسط توقعات متفائلة بأن يشكل إنتاج الغاز الموريتاني فرصة كبيرة للإقلاع الاقتصادي في بلد يعاني من ارتفاع مستويات الفقر والبطالة والأمية، وتداعيات أخرى لعقود من الفساد الإداري والمالي. وبفضل حقل «السلحفاة أحميم» الكبير، انضمت موريتانيا الشهر الماضي إلى نادي مصدري الغاز. وحسب توقعات اقتصادية، فإن الحقل المذكور سيدر مداخيل مهمة على خزينة موريتانيا تقدر بـ100 مليون دولار سنوياً في المرحلة الأولى من الإنتاج، على أن يصل في المرحلتين الثانية والثالثة إلى مليار دولار سنوياً. وإضافة إلى حقل السلحفاة أحميم البحري المشترك بين موريتانيا والسنغال والذي يبلغ احتياطاته 25 تريليون قدم مكعب، تملك موريتانيا حقل «بئر الله» الذي تقارب احتياطاته 80 تريليون قدم مكعب.

توقعات بالتفوق عربياً وإفريقياً... ومساعٍ للاستغلال الأمثل

مصير النفط والذهب

رغم كل المؤشرات الإيجابية لبدء دخول الحقل الموريتاني السنغالي حيز الإنتاج، إلا أن الموريتانيين يتخوفون من طريقة تسيير عائدات الغاز ويتذكرون بكثير من الحسرة أعمالهم التي بنوها على عائدات النفط والذهب، والتي لم تساهم في تحسين ظروف المعيشة وتوفير فرص العمل بسبب الفساد الإداري وضعف الحكامة. في هذا الصدد، قال الباحث الاقتصادي المختار ولد سيدي إن الموريتانيين يتطلعون إلى أن تساهم عائدات الثروة الغازية في تغيير حقيقي لظروفهم الاقتصادية، وألا تنبخر أعمالهم كما حدث في استغلال ثروتي النفط والذهب. وأضاف: «رغم أن الاكتشافات واعدة والأرقام مغرية، لكن ما يهم المواطنين هو تأثير هذه الثروة على ظروفهم الاقتصادية وهم يعانون من نسبة بطالة تقارب 30%». وأوضح في حديثه لـ«العربي الجديد» أن تصدير أول شحنة من الغاز المستخرج من المياه الموريتانية قدم مكعب، ما سيجعل موريتانيا تحتل المرتبة الرابعة كصاحبة أكبر احتياطي للغاز في أفريقيا. ويقع حقل «بئر الله» بالكامل في المياه الإقليمية الموريتانية ويبعد حوالي 60 كيلومترا شمال حقل السلحفاة أحميم الكبير المشترك مع السنغال، وعلى بعد 100 كيلومتر قبالة السواحل الموريتانية. وعن تأثير بدء إنتاج الغاز على الاقتصاد الموريتاني قال الخبير الاقتصادي محمد ولد الخليفة: «البداية تبشر بمستقبل مشرق لموريتانيا في مجال إنتاج الغاز، فما تم اكتشافه حتى الآن يؤكد أنها احتياطيات هائلة، سواء في الحقل المشترك مع السنغال أو الحقل الموريتاني، فإذا تم الجمع بين هذين المخزونين المهمين من الغاز، ستجد موريتانيا أن لديها احتياطيات تقدر بأكثر من 110 تريليونات قدم مكعب من الغاز، وهو ما يجعلها في مرتبة متقدمة أفريقيا». وأكد الخبير الاقتصادي في حديثه لـ«العربي الجديد» أن من شأن هذه الاحتياطيات أن تسمح لموريتانيا بالتقدم بفارق كبير على دول مثل مصر وليبيا. وقال: «هذا الحجم الهائل من الاحتياطات من شأنه أن يجعل موريتانيا منتجا رئيسيا للغاز في المستقبل مع إمكانية الانضمام إلى العشرة الأوائل في العالم، مقارنة بعدد السكان الذي لا يتجاوز 5 ملايين نسمة».

الغاز فرصة للإقلاع الاقتصادي وحلّ الأزمات المعيشية (فرانس برس)

عُمان

ظفار بوابة التحول للطاقة المتجددة

مسقط ـ **كريم رمضان**

تستحوذ محافظة ظفار على أكبر حصة من مشروعات الطاقة المتجددة في سلطنة عمان، ما يجعلها بوابة تحول الطاقة بالبلاد، وهو ما ترجمه أخيراً مشروع «ربط»، الذي يهدف إلى توسيع شبكة الكهرباء العمانية لاستيعاب قدرات مشروعات الطاقة المتجددة، في إطار خطة السلطنة لتحقيق الحياد الكربوني. وفي إطار المشروع، من المقرر إغلاق ما يصل إلى 14 محطة لتوليد الكهرباء تعمل بالديزل، لتوفير ما يقدّر بنحو 175 مليون لتر من الديزل سنوياً، وتقليل أكثر من 474 ألف طن من انبعاثات الكربون سنوياً، ما يسهم في تحقيق خطة الحكومة للوصول إلى تصفير الانبعاثات الكربونية في السلطنة بحلول عام 2050، وفقاً لتقرير الاستدامة السنوي 2023 الصادر عن الشركة العمانية لنقل الكهرباء، ووقعت الشركة، في 24 مارس/ آذار الماضي، اتفاقية المشروع الاستراتيجي «ربط - المرحلة الثانية» ومشروعات توسعة شبكة نقل الكهرباء في محافظة ظفار، بتكلفة إجمالية تتجاوز 322 مليون ريال عُماني (841 مليون دولار)، ما يمثل نقلة بنظام الكهرباء في عمان عبر ربط الشبكات في المناطق الريفية والمنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم بمنظومتي الكهرباء شمال السلطنة وجنوبها، فضلاً عن استيعاب قدرات مشروعات الطاقة النظيفة، وفقاً لما أوردته وكالة الأنباء العمانية. وتستهدف سلطنة عمان زيادة مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء إلى 39%، في إطار تنفيذ «رؤية عُمان 2040» الاستراتيجية، ولمحافظة ظفار دور مهم في هذا الشأن، إذ تضم مشروعات الطاقة المتجددة، كطاقة الرياح والطاقة الشمسية، التي تنفذها شركة تنمية نفط عمان وشركة كهرباء المناطق الريفية «تنوير». وتستهدف «تنوير» الحصول على 20% من سعتها من الطاقة المتجددة بحلول عام 2025، وتخطط لإقامة مشروعات للطاقة المتجددة بمختلف محافظات سلطنة عمان، وفقاً لما أوردته صحيفة «عمان أوبزرفر». وتُعدّ محطة ظفار لطاقة الرياح بمنطقة «فتخيت» بولاية سليم وجزر الحلانيات، المحطة الأكبر لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح في منطقة الخليج العربية، بقدرة إنتاجية تبلغ 50 ميغاواط. وتبلغ تكلفة مشروعات توسعة شبكة نقل الكهرباء في محافظة ظفار نحو 65 مليون ريال عُماني (169,79 مليون دولار)، وتشمل مدّ خطوط نقل كهرباء بجهد 132 كيلوفولت لمسافة تصل إلى 269 كيلومترًا لربط ولاية المزيونة ونيابة شهب أصعيب بولاية رخيوت مرورًا بنيابة مضي بولاية ثمريت، بالإضافة إلى إنشاء 3 محطات نقل كهرباء بجهد 132 كيلوفولت، حسبما نقلت وكالة الأنباء العمانية عن الرئيس التنفيذي للشركة العُمانية لنقل الكهرباء، صالح بن ناصر الرمحي.

حلّ معضلة

يشير الخبير الاقتصادي العماني، خلفان الطوقي، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى وجود علاقة غير مباشرة بين مشروع ربط المنطقة الوسطى بمحافظة ظفار بمستقبل الطاقة المتجددة في سلطنة عمان، خصوصاً الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر، مشيراً إلى أن وجود مشروع ربط كهربائي بهذا الحجم الضخم سيعزز من المشروعات الصناعية والسياحية والتجارية كافة في السلطنة، وسيجذب المستثمرين ويحل معضلة سابقة في إتاحة الطاقة. كذلك، يدعم مشروع كهذا، البنية التحتية للسلطنة، خصوصاً في ما يتعلق بإنتاج الهيدروجين الأخضر أو طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية، وبالتالي فهو لا يخدم فقط هدفاً واحداً، بل أهدافاً اقتصادية متعددة، بحسب الطوقي، لافتاً إلى انعكاس ذلك حتى على المستوى الاجتماعي بتوفير مساكن هادئة ومريحة ومرفقة تجعل مناطق بمساحات شاسعة جاذبة للسكان. ويلفت الطوقي إلى أن مشروع «ربط» يساهم أيضاً في دعم تقليل الهجرات، عبر إعمار المناطق المستهدفة من هجرات كهذه، وبالتالي فهو ذو بعد أمني أيضاً.

استراتيجية عمانية

حسب الخبير الاقتصادي، ستيفانو فيرجيلي، يُعَدّ مشروع «ربط» جزءًا حيويًا من استراتيجية سلطنة عمان لتحقيق النمو الاقتصادي والتحول الصناعي والتكنولوجي، مشيرًا إلى أهمية القطاع الاقتصادي والتركيز على الطاقة المتجددة كعناصر رئيسية في تحقيق أهداف السلطنة الاقتصادية، حسبما أوردت صحيفة «عمان أوبزرفر». ويؤكد فيرجيلي استهداف الحكومة العمانية رفع نسبة الطاقة المتجددة إلى 30%، مشيراً إلى أنّ ذلك كان إحدى روافع مشروع «ربط». ويشير فيرجيلي إلى أن الحكومة العمانية تخطط لدعم النمو الاقتصادي على المدى المتوسط، بما في ذلك إنشاء صندوق المستقبل بقيمة 5,2 مليارات دولار لتعزيز الاستثمار، ما يُظهر التزامها تحقيق التنويع الاقتصادي، ويُعزز من مكانة ظفار كممرّ اقتصادي مهم في المنطقة.

التزام الجزائر بالإصلاحات الاقتصادية

أشاد صندوق النقد الدولي، في بيان له، بالتزام الجزائر بالإصلاحات الاقتصادية والاستدامة المالية، مؤكداً «متانة» الأداء الاقتصادي المحقق في سنة 2023، بحسب وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية. وفي بيانه حول النتائج النهائية للمشاورات التي أجراها مع الجزائر سنة 2023 بموجب المادة 4 المتعلقة بالقوانين الأساسية للصندوق تم نشره على موقعه الإلكتروني، صادق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على تقييم الوفد الذي نفذ مهمته في ديسمبر/ كانون الأول الماضي والذي نوّه فيه مسؤولو المؤسسة الدولية «بالتزام السلطات الجزائرية بإجراء إصلاحات ولا سيما الجهود الرامية إلى تشجيع الاستثمار وتحسين شفافية الميزانية ومواجهة المخاطر المرتبطة بالفساد».

أخبار العالم

ارتفاع معنويات شركات كوريا الجنوبية

أظهر استطلاع للرأي أمس الأحد أن توقعات الأعمال في كوريا الجنوبية للربع الثاني من العام وصلت إلى أعلى مستوى لها في 11 ربعا، بفضل التوقعات المتفائلة المتعلقة بأشباه الموصلات ومستحضرات التجميل. وقالت غرفة التجارة والصناعة الكورية (KCCI) إن مؤشر معنويات الشركات وفقا لاستطلاع شمل 2,230 شركة مصنعة في جميع أنحاء البلاد بلغ 99 نقطة للفترة من إبريل/ نيسان إلى يونيو/ حزيران، بزيادة 16 نقطة عن الربع الحالي. ويمثل هذا الرقم أعلى قيمة مسجلة للمؤشر منذ الربع الثالث من عام 2021، عندما سجل المؤشر 103 نقاط. واستقر المؤشر الخاص بالشركات المصدرة عند 102 نقطة للربع القادم، في حين بلغ مؤشر الشركات التي تركز على الطلب المحلي 98 نقطة. ووصل الرقم الخاص بأشباه الموصلات إلى 114 نقطة.

توسع تصنيع المعلومات الإلكترونية في الصين

سجل قطاع تصنيع المعلومات الإلكترونية في الصين نمواً قوياً في الإنتاج والإيرادات والأرباح المجمعة خلال الشهرين الأولين من عام 2024، وفقاً لما أظهرته بيانات رسمية أصدرتها وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات. ووفقاً للوزارة، ارتفع الناتج الصناعي ذو القيمة المُضافة للشركات الكبرى في القطاع بنسبة 14,6% على أساس سنوي خلال الفترة المذكورة. وخلال الفترة نفسها، ارتفعت الإيرادات التشغيلية المجمعة للشركات الكبرى في القطاع بنسبة 8,2% على أساس سنوي لتصل إلى 2,14 تريليون يوان (نحو 302 مليار دولار)، في حين زادت الأرباح المجمعة لهذه الشركات بـ1,2 مرة لتصل إلى 41,81 مليار يوان. وارتفع الاستثمار في الأصول الثابتة في هذا القطاع بنسبة 14,8% على أساس سنوي في نفس الفترة، وفقاً للبيانات الصادرة.

مال وسياسة

ترفع قطاعات الأعمال في إسرائيل الحد الأدنى للأجور اعتباراً من إبريل/ نيسان الجاري بضغط من قرار حكومي يلزمها بتطبيق هذه الزيادة، بينما يعرب أصحاب الأعمال عن سخطهم من تحمّل المزيد من الأعباء منذ اندلاع الحرب على غزة قبل نحو ستة أشهر

رشوة سياسية في إسرائيل

الاحتلال يرفع الحد الأدنى للأجور وسط ضغوط الحرب

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

باتت قطاعات الأعمال المختلفة في إسرائيل مجبرة على زيادة الحد الأدنى للأجور اعتباراً من إبريل/ نيسان الجاري، رغم المعارضة الشديدة التي أبدتها حيال ذلك في الأسابيع الماضية، خوفاً من تحمّل المزيد من الأعباء المالية وسط الحرب المستمرة على غزة التي تركت ندوباً عميقة على مختلف المجالات.

سيرتفع الحد الأدنى للأجور ابتداءً من راتب إبريل/ نيسان الذي سيُدفع في بداية مايو/ أيار المقبل، بنحو 308 شيكل (83,5 دولاراً) ليصل إلى 5580 شيكل (1512 دولاراً) شهرياً مقابل 5272 شيكل (1429 دولاراً) سابقاً، وذلك بموجب مرسوم وقّعه وزير العمل يواف بن تسور أخيراً. كذلك سيُرفع الأجر بالساعة للعاملين بأجر يومي اعتباراً من اليوم الاثنين إلى 32,3 شيكل مقابل 30,61 سابقاً، وفق تقرير لصحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، أمس الأحد. والزيادة المقررة في الحد الأدنى للأجور هي الثانية خلال عام، بعد الزيادة التي طُبّقت في إبريل 2023، ومع ذلك سجل متوسط الأجور زيادات كبيرة في العديد من القطاعات بعد اندلاع الحرب لجذب العمالة، بعدما أدى استدعاء الجيش لنحو 370 ألفاً من جنود الاحتياط، ومنع الفلسطينيين من العمل، وهروب العمالة الأجنبية، إلى فراغ وظيفي في الكثير من التخصصات.

وتخشى قطاعات الأعمال من أن يقود رفع الحد الأدنى للأجور إلى زيادات إضافية في متوسطات الرواتب خلال الأشهر المقبلة، ما يحمّلها المزيد من تكاليف التشغيل. وبموجب القانون، يُقرّ الحد الأدنى للأجور بنسبة 47,5% من متوسط الأجر. وتظهر أرقام صادرة عن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن متوسط الرواتب في إسرائيل زاد بعد الحرب، ليصل في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي إلى 12488 شيكل (حوالي 3385 دولاراً)، بزيادة بلغت نسبتها 5,9% عن الشهر نفسه من عام 2022. وواصلت الرواتب الارتفاع في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وفق أحدث البيانات الصادرة عن مكتب الإحصاء التي نشرتها صحيفة «غلوبس» الاقتصادية الإسرائيلية في مارس/ آذار الماضي، لتصل إلى 12969 شيكل (حوالي 3515 دولاراً). ووفق يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، أمس، ظل الحد الأدنى للأجور ثابتاً لسنوات ماضية، حيث جمدت إسرائيل خلال جائحة فيروس كورونا مراجعة العلاوات التصاعدية والحد الأدنى للأجور لتجذب زيادة العبء على الشركات، حتى رُفع الحد الأدنى للأجور في إسرائيل خلال الأشهر الماضي الذي شهد اضطرابات سياسية في إسرائيل. وجاء رفع الحد الأدنى للأجور، رغم معارضة رئيس اتحاد الأعمال الإسرائيلي، دوبي أميتاي، الذي طلب تأجيل الزيادة بسبب العبء الذي ستزيده على الشركات، بعد التداعيات الاقتصادية للحرب. وأشارت يديعوت أحرونوت إلى أن مئات الآف العمال في صناعة المواد الغذائية (المطاعم والمقاهي والحانات) والضيافة (الفنادق والنُزل) سيستفيدون من رفع الحد الأدنى للأجور. وتشهد الكثير من الأنشطة نقصاً في العمالة، ولا سيما قطاع البناء، ما دفع أصحاب الأعمال إلى زيادة الرواتب والدخول في منافسة لجذب العمال من أجل الحفاظ على ما بقي من أنشطة والحيلولة دون انهيار الشركات وإفلاسها. وقبل الحرب بشهر واحد زادت تكاليف الرواتب في إسرائيل، بنسبة 5,6% على أساس سنوي، متأثرة بتداعيات أزمات داخلية، على رأسها أزمة تعديل النظام القضائي التي هددت مناخ الاستثمار في دولة الاحتلال، حيث ارتفعت الرواتب بقوة في قطاع التكنولوجيا الفائقة، إذ بلغ متوسط الراتب في هذا القطاع نحو 29678 شيكل (حوالى 8042 دولاراً)، بزيادة نسبتها 7,4% عن الشهر نفسه من 2022. ولعل نسبة الزيادة في الرواتب في قطاع البناء هي الأعلى بين مختلف الأنشطة الاقتصادية، إذ وصلت الزيادات إلى نحو 50%، وفق مسؤولين في القطاع الأكثر تضرراً من الحرب، بفعل وقف العمالة الفلسطينية ومغادرة العمال الأجانب، بينما يعزف الإسرائيليون عن العمل في القطاع، فضلاً عن أنهم غير مؤهلين من الناحية التدريبية لذلك.

وحتى اندلاع الحرب في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، كان يعمل في الاقتصاد الإسرائيلي نحو 310 آلاف عامل غير إسرائيلي، نصفهم تقريباً من الفلسطينيين. ومع اندلاع الحرب، مُنعت الأغلبية المطلقة من العمال الفلسطينيين من العمل في إسرائيل. كذلك غادر أكثر من 17 ألف عامل أجنبي، وفق سلطة الهجرة بوزارة الداخلية الإسرائيلية، لافتة على لسان رئيسها، أبيال سيسو في تصريحات لصحيفة «معاريف» أخيراً، إلى مغادرة 9855 عاملاً تايلندياً في قطاع الزراعة، و4331 عاملاً في قطاع البناء و2997 بقطاع التمريض. وكان بنك إسرائيل المركزي قد قدر في تقرير له في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي الكلفة التي يتكبدها الاقتصاد الإسرائيلي بسبب نقص القوى العاملة، والتي تأثرت بالسلب بشكل كبير خلال الحرب بنحو 2,3 مليار شيكل أسبوعياً (618 مليون دولار). وبينما تشكو الجهات الرسمية وقطاعات الأعمال من ارتفاع تكاليف الحرب في ظل زيادة أعباء رواتب العمال، تظهر بيانات الثروة في المقابل أن عدد المليارديرات في إسرائيل ارتفع خلال الحرب. ووفق صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس، أضافت إسرائيل تسعة مليارديرات جدد، بحسب قائمة الأثرياء العالمية الصادرة عن معهد «هورون» للأبحاث، التي تعتبر إلى جانب مجلة «فوربس» مؤشراً رئيسياً لرصد الثروة العالمية.

وعلى الرغم من الحرب المستمرة، صعدت إسرائيل في تصنيف «هورون» للدول التي تضم أكبر عدد من المليارديرات ثلاثة مراكز إلى المركز الثامن عشر مع 29 ملياردير بنهاية العام الماضي، بزيادة تسعة مليارديرات عن العام السابق 2022. وشهد معظم المليارديرات الإسرائيليين قفزة في ثرواتهم. وجاءت أغنى إسرائيلية في الترتيب ميريام أديلسون وعائلتها بثروة تقدر بـ 35 مليار دولار، يليها إيال عوفر بـ 19 مليار دولار، الذي تعرضت سفن مملوكة له لهجمات الحوثيين في البحر الأحمر.

تمويل الميزانية العسكرية

دعا محافظ البنك المركزي الإسرائيلي أمير يارون (الصورة)، أمس، الحكومة إلى تبني سياسة مالية مسؤولة من خلال كبح الانفاق غير الدفاعي لتعويض اي زيادة جديدة في الميزانية العسكرية. وقال يارون في رسالة الى الوزراء واعضاء الكنيست في تقرير البنك المركزي السنوي لعام 2023، وفق ما نقلت رويترز: «يجدر (باللجنة) ان تحدد احتياجات اسرائيل الدفاعية في السنوات المقبلة وتصوغ برنامج ميزانية مناسبا متعدد السنوات يأخذ في الاعتبار جميع التداعيات على الاقتصاد».

الكثير من الأنشطة تشهد نقصاً في العمالة بسبب الحرب (كرانس برس)

ارتفعت الرواتب في دولة الاحتلال إلى 3515 دولاراً في نوفمبر الماضي

مصر والغاز الإسرائيلي وحقيقة الاكتفاء الذاتي

مصطفى عبد السلام

في منتصف عام 2018 خرج علينا كبار المسؤولين في مصر بتصريحات مصحوبة بحملة إعلامية غير مسبوقة تؤكد أن الدولة حققت الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي، وأنها في طريقها إلى التحول إلى مركز إمداد إقليمي للغاز والطاقة من خلال تسييل الغاز وإعادة تصديره، وأن التقديرات الرسمية تشير إلى أن حجم احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة في مصر يعادل نحو 37,9 ضعف استهلاكها السنوي، وأن الدولة لديها احتياطات تكفي نحو 38 عامًا، وذلك في إطار معدلات الاستهلاك الحالية، ترتفع سنوات الاكتفاء مع الأخذ في الاعتبار الاحتياطات غير المثبتة من الوقود الأزرق والتي لم يتم الإعلان عنها بعد مثل حقل نور وغيره. كما أن مصر حققت 65 كشفاً جديدا للبترول والغاز، خلال العام الماضي وحده، بواقع 51 كشفا للبترول، و14 للغاز وذلك بمناطق بالصحراء الغربية وخليج السويس ودلتا النيل وسيناء. كما أسهب هؤلاء المسؤولون في الحديث عن تحقيق الحكومة حلم الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي، والتحول من دولة مستوردة إلى مُصدِّرة، متسلحة بالاكتشافات الضخمة في منطقة شرق المتوسط التي تتمتع بثروات واحتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي والواقعة ضمن المياه الإقليمية المصرية.

كان الحديث مكثفا في تلك الأيام عن حقل ظهر الذي صاحبته زفة إعلامية غير مسبوقة سواء عند إعلان اكتشافه أو استخراج الغاز منه وتوجيهه للسوق المحلية وتصدير الفائض. ساعتها خرجت علينا وسائل الإعلام بعناوين رنانة منها «افتتاح حقل ظهر.. أكبر حقل غاز في العالم»، واكتفت وسائل إعلام أخرى بوصفه بأنه مشروع عملاق وأكبر حقل في منطقة الشرق الأوسط، ويعد أكبر كشف غاز تحقق في مصر ومنطقة البحر المتوسط، ويمثل إضافة قوية لدعم احتياطيات وإنتاج مصر من الغاز الطبيعي. وفي سبتمبر/أيلول 2018، أعلنت حكومة مصر اكتفاءها الذاتي من الغاز الطبيعي وعدم حاجتها إلى الاستيراد لأغراض محلية، بعد تشغيل حقل ظهر العملاق رسميًا قبلها بـ8 أشهر. وفي سنوات لاحقة جرى الحديث المكثف عن غزو الغاز المصري أسواق العالم بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي، والتأكيد على نجاح مصر في تصدير كميات كبيرة ودعم مكانتها كلاعب رئيسي في القطاع، فمتوسط الإنتاج يبلغ 6,7 مليارات قدم مكعبة يومياً كما جاء في البيانات الرسمية، وهو ما يمكن الدولة من تصدير 84 شحنة غاز مسال خلال عام. ولا أنسى هنا تصريحات وزير البترول المصري، طارق الملا، التي قال فيها إنه مع نهاية العام 2018 وتحقيق الاكتفاء الذاتي، سيرتفع الوفر المالي في موازنة الدولة إلى 250 مليون دولار شهرياً، تعادل 3 مليارات دولار سنوياً، ما يؤدي إلى توفير النقد الأجنبي، والعديد من فرص العمل، وتشجيع كبرى الشركات العالمية على ضخ استثمارات جديدة في قطاع البترول المصري.

بل ووصلت إيرادات مصر من تصدير الغاز الطبيعي والمسال إلى ذروتها عام 2022، عند 8,8 مليار دولار، بفضل قفزة الأسعار إثر اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا. صاحب الكشف عن حقل ظهر وغيره من الاكتشافات سواء في الصحراء الغربية أو البحر المتوسط ومنطقة السويس وبورسعيد الإعلان عن مشروعات غاز إقليمية كبرى، منها تدشين خط أنابيب شرق البحر المتوسط، وهو المشروع الذي كان من المقرر أن تشارك فيه مصر وقبرص واليونان لمد الغاز لأوروبا، على أن تكون البداية إيطاليا. وفي وقت لاحق تم الحديث عن مشروع ضخم يهدف إلى ربط حقول الغاز الإسرائيلي بأوروبا مرورا بقبرص واليونان عبر إسالته في المحطات المصرية. وفي مايو/أيار 2022 جرى الحديث عن بدء مصر وقبرص خطوات إنشاء خط أنابيب الغاز قبل نهاية العام، والذي يربط حقل أفروديت للغاز الطبيعي القبرصي بمصر، وقيل إنه من المتوقع بدء تشغيل خط الأنابيب بحلول عام 2025.

لكن قبرص عدلت عن خطتها مع مصر في سبتمبر 2023 حيث تراجعت واقترحت خط أنابيب أقصر بكثير يربط حقول الغاز الإسرائيلية في شرق البحر المتوسط بمنشأة تسييل في قبرص، وبمجرد وصوله إلى نيقوسيا، يمكن تحويل الغاز الطبيعي إلى غاز مسال، ثم شحنه إلى أوروبا، واستثنت نيقوسيا مصر من اتفاقية تصدير الغاز إلى أوروبا، واتفق قادة دولة الاحتلال واليونان وقبرص، على توصيل غاز شرق البحر المتوسط مباشرة إلى دول القارة، مع ربط شبكات الكهرباء.

ورغم الحرب الإجرامية التي تشنها إسرائيل على غزة، إلا أن هناك حديثا متزايدا عن خطط توسع مصر في استيراد الغاز الإسرائيلي الذي بدأت أولى شحناته في 2020، في صفقة قيمتها 15 مليار دولار ارتفعت لأكثر من 20 مليار دولار في وقت لاحق، واتفقت القاهرة الأسبوع الماضي بالفعل على زيادة كميات الغاز الطبيعي الواردة من إسرائيل بنحو 26% لتصل إلى 1,450 مليار قدم مكعبة يوميا خلال النصف الأول من العام المقبل، بدلا من 1,15 مليار قدم مكعبة يوميا الآن.

ويومًا بعد يوم، باتت مصر تعتمد على واردات الغاز الإسرائيلي لتلبية الطلب المحلي المتزايد، سواء للاستهلاك المنزلي أو لأغراض الصناعة والإنتاج، بالإضافة إلى التصدير الذي يمثل مصدرا مهما للعملة الأجنبية التي تتعطش إليها البلاد.

ويوم 20 فبراير/شباط الماضي نشر موقع كالكاليست العبري تقريرا أشار إلى أنه على الرغم من الحرب على غزة، فإن صادرات إسرائيل من الغاز الطبيعي نحو مصر ستشهد ارتفاعا خلال السنوات المقبلة. وقبلها بيومين فقط أعلنت وزارة الطاقة الإسرائيلية موافقتها على زيادة الإمدادات لمصر من الغاز الطبيعي بما قدره 4 مليارات متر مكعب إضافية سنوياً، لمدة 11 عاماً. وجاء الإعلان الحكومي بعد ستة أشهر من موافقة وزير الطاقة والبنية التحتية آنذاك، إسرائيل كاتس، على توسيع تصدير الغاز من حقل تمار إلى مصر من مليارَي متر مكعب إلى نحو 3,5 مليارات متر مكعب سنوياً، مع خيار الزيادة بمقدار 0,5 مليار متر مكعب إضافي. ومع هذا التحول في خريطة الغاز المصري، فإن هناك عشرات الأسئلة المطروحة التي تحتاج إجابة قاطعة، أين ذهب إنتاج حقل ظهر العملاق، ولماذا لم يصمد عدة سنوات، وأين الاحتياطيات التي تكفي الاستهلاك المحلي من الغاز لمدة تقارب 4 عقود، وما مصير حقل نور، ومشروع شركة شل العملاق الواقع شرق مدينة الإسكندرية، وأين مشروعات وخطوط التصدير، والأهم، لم الاعتماد المفرط على الغاز الإسرائيلي، وهناك بدائل قد تكون أقل كلفة وأقل خطرا على الأمن القومي المصري؟

«منشار ميلي» لخفض الإنفاق يقلق الأرجنتينيين

ناصر السهلي

يسير الرئيس الأرجنتيني المثير للجدل، خافيير ميلي، في مواجهة تنامي المعارضة لمشاريعه وأفكاره الاقتصادية، منذ أن حمل الرجل مشعل الكهربائي في حملته الانتخابية في خريف العام الماضي، كعنوان رغبته في انتهاج سياسات تقشفية لخفض الإنفاق العام، بينما باتت بوينس آيرس التي تعاني بالأساس من أزمة اقتصادية كبيرة تشعر بثقل تداعيات سياساته التجريبية. ميلي، الموصوف بأنه راسمالي فوضوي وليبرالي متطرف، أراد بمنشاره إعطاء انطباع بأنه قادر على التحكم بشكل أفضل في التوازن بين المداخيل والإنفاق. ومنذ ديسمبر/كانون الأول الماضي انخفضت أعداد الوزارات من 18 وزارة إلى 9 وزارات مدموجة، إلى جانب خفض سكرتاريا الوزارات من 106 أمانات عامة إلى 54، في سياق شد أحزمة تهدف إلى تقليل المناصب الإدارية، وبالتالي توفير جزء من الإنفاق الحكومي على الرواتب العامة.

منشار ميلي الذي ارتفع ضجيجه مؤخراً ذهب نحو استهداف وزارات الثقافة، والبحث، والبيئة، والتنمية الاجتماعية، والأشغال العامة، والتعليم، والتوظيف، والنقل، والسياحة، والمرأة والتنوع. وتسبب ذلك في شلل في بعض المؤسسات الحكومية، وسط غياب البقين الشعبي بما يحمله لهم المستقبل. ومع أن الرجل أبقى على وزارات الاقتصاد، والداخلية، والخارجية، والدفاع، والصحة، إلا أنه بدأ باستهداف وسائل الإعلام خوفاً من تشكل رأي عام يعارض سياساته الاقتصادية. فقد أغلقت حكومته خلال مارس/آذار الماضي وكالة الأنباء الوطنية الأرجنتينية، تيلام (تأسست في عام 1945)، التي اعتبرها ميلي بأنها «ناطق دعائي باسم المعارضة البيرونية اليسارية».

ميلي يحمل منشاراً كهربائياً خلال حشد انتخابي سيلعب الماضي (Getty)

وبحجة التقشف الاقتصادي أيضاً تريد حكومة ميلي إغلاق المعهد الحكومي «إنداي» المتخصص بالعمل ضد التمييز وحماية حقوق المرأة وتعزيز الحقوق الجندرية، ما يطرح أسئلة جوهرية عما يريده الرجل في مستقبل الأرجنتين السياسي، وليس فقط أمام كابوس التسريح من القطاع العام، حيث بدأ ميلي بنحو 7 آلاف موظف خدمة مدنية معينين في العام الماضي 2023، إذ لم يجدد عقودهم، إلى جانب إعادة النظر بقسم كبير من العقود المبرمة في عهود الحكومات السابقة، وهو ما كشفت عنه صحيفة «بوينس آيرس تايمز».

وأعلنت وزارة الاقتصاد أن كل ما يجرى هو لأجل خفض النفقات العامة في مختلف الإدارات بنسبة 50%، إلى جانب خفض ما تسميه «النفقات السياسية» بنسبة 34%. ويشمل ذلك العديد من الدبابير، ومنها تجميد الأجور والموازنات، وحظر العمل المنزلي، وتعويم قيمة البيزو الأرجنتيني، وخفض الإنفاق العام بما فيه تقليص دعم النقل. وأعلنت الحكومة أيضاً أنها ستحول أموالاً أقل إلى مقاطعات الأرجنتين البالغ عددها 23 مقاطعة.

يرغب ميلي في «السيطرة على التضخم»، وهو ما أعلنه منذ بداية حملته الانتخابية في نوفمبر/تشرين الثاني العام الماضي. ولعب الرجل على مشاعر الغضب بين مواطني الأرجنتين ضد الطبقة السياسية والأوضاع الاقتصادية المتدهورة، محملين سوء الإدارة الاقتصادية للحكومات المتعاقبة وتحديات الفساد مسؤولية تردي أوضاعهم، والتصويت لميلي جاء كنوع من إظهار إحباط الناس من عجز السياسيين التقليديين على حل معضلة البلد المالية. ويبدي المواطنون الذين يعيش نحو 40% منهم على حافة الفقر موافقة وقبولاً لخفض القطاع العام، وتحديد عدد الوزارات، في سبيل كبح جماح التضخم والدين العام المتفلتين في البلد. ومع أن التضخم تراجع قليلاً خلال يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط الماضيين فإنه ليس أقل من 273% على أساس سنوي، وهو الرقم الأضخم منذ ثلاثة عقود. وعانت الأرجنتين في نحو عقد ونصف عقد من نمو كبير في الإنفاق العام، حتى أصبح العجز المالي في العام الماضي يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 5%.

نظرة ميلي المثيرة للجدل تتعلق أصلاً بـ«عقيدة» اقتصادية ترى في الدولة عدواً للحرية والحقوق الفردية. وهو يراهن أساساً على أن مواطني البلد، الذي كان في مصاف اقتصادات أميركا اللاتينية، يراهنون عليه من أجل السيطرة على الاقتصاد ومحاربة الهدر والفساد. ومع أن الاقتصاد هدفه الرئيسي، إلا أنه لا يخفي امتعاضه من «الطبقة السياسية» التي حملها في حملاته الانتخابية مسؤولية انهيار الأرجنتين، ولعب هذا النوع من الخطاب الشعبوي الرأسمالي دوراً في تسويق ميلي ورسائله، إلى حد التسامح الشعبي معه حين يحمل منشاراً كهربائياً متوعداً السياسيين الفاسدين. فصقطعة أجنحة تحالف المال والسياسة في الأرجنتين، بخاصة تداخل الطرفين في أعمال عدة مشبوهة وبأنها أبعدت الأرجنتين عن الشفافية، مما يوقع ميلي أيضاً في مطب التدخل في عمل السلطات، ما يهدد مبدأ استقلاليتها وفصلها. فالرجل لديه أصابع تتدخل في مجالات الضريبة والمعاشات التقاعدية وحتى البنك المركزي، ويتخذ قرارات فردية بإنهاء عقود وإلغاء مناصب إدارية على نطاق واسع، ما يجعل الأمر غير مسبوق منذ تحول الأرجنتين إلى الديمقراطية قبل نحو أربعة عقود.

لم يسلم بالطبع ميلي من الشارع، حيث شهدت البلاد مظاهرات محتجة على عمل منشار الرجل خلال الشهر الماضي، ما أظهر حالة استقطاب في المجتمع، وخصوصا أن الحزب البيروني الحاكم سابقاً لا يزال يتمتع بشعبية كبيرة. أضف إلى ذلك فإنّ النقابات باتت تبدي امتعاضا من سياساته الاقتصادية، والتي يرون أنها تضر بصورة مباشرة بالطبقات الاجتماعية الأقل حظاً والأكثر ضعفاً. مع ارتفع مقياس النشاط غير التضنيعي إلى 53 نقطة، وبأعلى من التقديرات التي كانت عند 51,5 نقطة، وتشير القراءة فوق مستوى 50 نقطة إلى توسع النشاط، في حين تشير القراءة تحت ذلك إلى الانكماش. وتُعد أرقام مؤشر مديري المشتريات أول بيانات رسمية تُتاح بشكل شهري وتقدم لمحة سريعة عن صحة الاقتصاد الصيني. وتعطي البيانات الأخيرة إشارة إلى أن انتعاش النمو في البلاد يشير إلى حفاظه على الزخم بعد بداية قوية هذا العام. وقد تمنح صناع السياسات مزيداً من الوقت لتقييم تأثير تدابير التحفيز التي تم تقديمها قبل اتخاذ المزيد من إجراءات التيسير.

وقال تشاو تشينغ خه، كبير الإحصائيين

مؤشر مديري المشتريات التصنيعي ارتفع إلى 50,8 نقطة الشهر الماضي

الصين: التحفيز ينعش الصناعات

بكين ـ **العربي الجديد**

توسع نشاط التصنيع في الصين في مارس/ آذار للمرة الأولى منذ ستة أشهر، في إشارة إلى استجابة الأنشطة لإجراءات التحفيز الحكومية واستقرار ثاني أكبر اقتصاد في العالم. ويحسب بيان صادر عن المكتب الوطني للإحصاء، أمس الأحد، ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الرسمي إلى 50,8 نقطة، من 49,1 نقطة المسجل في فبراير/شباط، ليتجاوز متوسط توقعات الاقتصاديين في استطلاع أجرته وكالة بلومبيرغ الأميركية والذي قدر تسجيل المؤشر 50,1 نقطة، وهي أفضل قراءة منذ مارس/آذار من العام الماضي 2022. كما ارتفع مقياس النشاط غير التصنيعي إلى 53 نقطة، وبأعلى من التقديرات التي كانت عند 51,5 نقطة، وتشير القراءة فوق مستوى 50 نقطة إلى توسع النشاط، في حين تشير القراءة تحت ذلك إلى الانكماش. وتُعد أرقام مؤشر مديري المشتريات أول بيانات رسمية تُتاح بشكل شهري وتقدم لمحة سريعة عن صحة الاقتصاد الصيني. وتعطي البيانات الأخيرة إشارة إلى أن انتعاش النمو في البلاد يشير إلى حفاظه على الزخم بعد بداية قوية هذا العام. وقد تمنح صناع السياسات مزيداً من الوقت لتقييم تأثير تدابير التحفيز التي تم تقديمها قبل اتخاذ المزيد من إجراءات التيسير.

وقال تشاو تشينغ خه، كبير الإحصائيين في مصلحة الدولة للإحصاءات الصينية، إن «السوق أصبحت أكثر نشاطاً مع استئناف عمل الشركات وتسريع وتيرة الإنتاج بعد عطلة السنة القمرية الجديدة» في فبراير/شباط. وأضاف تشاو وفقاً لوكالة «أسوشييتد برس» أن «المسح أظهر أيضاً استمرار وجود بعض المشكلات أمام الشركات، بما فيها زيادة المنافسة في الصناعات ونقص الطلب بالسوق». وأكد أن «السياسات التي تعزز تجارة السلع الاستهلاكية وتحديث المعدات على نطاق واسع ما تزال في حاجة إلى مزيد من التنفيذ لدعم التنمية فائقة الجودة للصناعة التحويلية»، وقالت الحكومة الصينية خلال الدورة السنوية للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في مارس/ آذار الماضي، إنها ستشجع المستهلكين على التخلص من الأجهزة الكهربائية القديمة واستبدال سياراتهم بالسيارات الكهربائية للمساعدة في تحفيز مزيد من الطلب المحلي. وأعلنت الحكومة تخصيص 10,4 مليارات يوان (1,4 مليار دولار) لتطوير الصناعات وتحديث التصنيع.

كانت الحكومة الصينية قد حددت هدفاً برفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5% هذا العام، وهو ما اعتبره العديد من الاقتصاديين بعيد المنال، نظراً للركود طويل الأمد في قطاع العقارات والضغوط الانكماشية المستمرة. واعترف الرئيس الصيني شي جين بينغ بالتحديات التي يواجهها الاقتصاد المحلي في اجتماع، يوم الأربعاء الماضي، في بكين مع مجموعة من قادة الأعمال الأميركيين، لكنه أعرب عن ثقته في إمكانية التغلب على هذه التحديات. وكان الاجتماع جزءاً من جهود المسؤولين الصينيين لاستعادة ثقة المستثمرين الأجانب في اقتصاد الدولة الآسيوية العملاقة بعد تباطؤ الاستثمار الداخلي.

طلبيات التصدير الجديدة ارتفعت الى المنطقة الإيجابية (Getty)